الصيغة التي دخلت فيها إسرائيل الحرب على لبنان تكشف الكثير عن استراتيجية خروجها من هذه الحرب، فالعملية التي بدأت باسم "سهام الشمال" تشير إلى نطاق محدود يُطلق فيه السهم من مسافة بعيدة، أي أن الجهد الحربي سيتركز على سلاح الجو، وسيتوقف عند الحدّ الذي يُجنّب القوات التورط في "الوحل اللبناني"، وذلك في إطار تسوية دولية.

بالنسبة لإسرائيل لا يكمن التحدّي الرئيسي لوقف إطلاق النار الجديد في لبنان في صياغة بنود التسوية، بقدر ما هو الواقع الذي سيخرجه الاتفاق على الأرض ومدى قدرتها على التحكم بالأجزاء المتحركة في بنوده (آلية المراقبة الدولية- حق الدفاع عن النفس) لضمان مصالحها الأمنية والسياسية، كي لا تجد نفسها في واقع ما بعد 2006 مجدداً.

على أن ما انتجته "معركة طوفان الأقصى" أعاد ترتيب المفاهيم الأمنية وأولوياتها، بحيث لم يعد بإمكان إسرائيل التكيّف مع واقع يتواجد فيه "عدو" على حدودها قادر على تهديد أمنها، وربما ما يتعداه إلى عملية ابتدائية. كما لم يعد بإمكانها "احتواء" مخاطر مستجدّة قد تهدد أمنها القومي كخسارة سكان الشمال، بعد أن عجزت عن توظيف الانجازات التكتيكية في "معركة أولي البأس" إلى انجازات استراتيجية تضمن بها استقرار أمنها.

بين التعقيدات الإشكالية لما أفرزته الحرب وبين قيود الاتفاق وعوائق القدرات، عمل الجيش الإسرائيلي على انتهاج سياسات ميدانية تخدم مبدأ تظهير القوة، آملاً بتثبيت قواعد اشتباك جديدة، أو أقله تأمين سياسات بديلة قادرة على استكمال نهج تقويض حزب الله ومحاصرته، بعد أن تبين فشل المفهوم الأمني الجديد القائم على اجتثاث التهديدات.

إذاً ما هي الوضعية على الحدود، وبالتحديد استراتيجية الجيش التي اتبعها خلال الهدنة؟ وهل نجح في توظيف هذه المرحلة لصالحه على ضوء الرهانات المستجدّة؟ والسؤال الأهم في تصادم الدوافع والكوابح الخاصة باحتمال صمود الاتفاق، ما هي التقديرات المستقبلية والسيناريوهات المتوقعة لما بعد مرحلة انتهاء مدة الهدنة؟

استندت هذه الورقة إلى تتبع زمني لمسار التفاعلات والتحركات الميدانية خلال الهدنة، وتقاطعها مع تحليلات الباحثين والمختصين العسكريين وتوصيات مراكز الدراسات، وتبيان مدى تداخلها وتأثرها بالقيود الظرفية والخيارات المتاحة، بدراسة الواقع الحالي وقياس التوجه والتصريحات الرسمية.

تشابك المسارات:

يفترض الموقف الرسمي أن هناك تقييماً للوضع سيتم عند انتهاء المهلة المحدد (60 يوماً) حسب تصريحات القادة الميدانيين خلال الهدنة، والذي سيُبنى عليه خطة الجيش لليوم التالي. على أن التصور المستقبلي قد سبق وتم ترسيم محدداته منذ لحظة إعلان وقف إطلاق النار،

بين ضرورة استكمال وتخريج المنجزات استراتيجياً واستثمار واقع الهدنة، وبين مواءمة التحرك مع المصلحة القومية للكيان المؤقت بعدم التورط في "الوحل اللبناني" مجدداً.

يبقى التحدي في خطة التحرك بين الألغام في فترة ما بعد إعلان وقف إطلاق النار، والفهم الصحيح لواقع الحسابات الدقيقة، وقياسها في ميزان المسارات المتقاطعة وبيئة العمل الميداني والدولي، ليبنى عليه تقديراً يراكم الانجازات وينقلها إلى المربع الاستراتيجي من دون خسارة ما تم بناؤه.

وعليه، كلما ازدادت المسارات تشابكاً كلما ازدادت عملية صنع القرار تعقيداً، مع ذلك تثبت إسرائيل بسلوكها أنها تعمل على مبدأ تظهير الإنفاذ العسكري الفعّال والنشط، لتصميم قواعد جديدة للعبة تضمن أمن إسرائيل.

هنا يمكن حصر أبرز المسارات التي تتحرك داخل البيئة العملياتية للميدان:

1-وضع حزب الله الداخلي:

-اعتبرت إسرائيل حسب آراء بعض القيادات الرسمية والمحللين كافة، أنها ربحت ورقة انتخاب رئيس جمهورية متماهي مع مصالحها، خارج عباءة حزب الله، وأن فوز جوزيف عون هو انتصار للمعسكر الموالي للغرب في لبنان وضربة لحزب الله والمحور الموالي لإيران في المنطقة. فيما تعلق آمالها على عون وشركائه في الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وأوروبا – في بناء استراتيجية ملائمة لمسار "السلام" في لبنان.

-تراهن إسرائيل على حصار حزب الله سياسياً واقتصادياً وفرض عزلة وطنية عليه، بدعم من الإدارة الأمريكية وشركائها (حادثة تفتيش الطائرة الإيرانية من قبل جهاز أمن مطار بيروت الدولي).

-تقدّر إسرائيل أن تموضع حزب الله ضعُف في تصنيفات المكونات الداخلية، بدليل موافقته على تسويات سياسية لم يكن ليقدم عليها قبل الحرب.

2-الحركة الأمريكية:

تبدو ملامح الوجه الأمريكي كما حرص على تبيانه المبعوث هوكشتاين "مرتاحاً" لأداء الجيش اللبناني، وكذلك الأمر بالنسبة لزميله الجنرال الأميركي جاسبر جيفرز الذي عبّر عن إعجابه: "بتفاني الجيش اللبناني، الذي يعمل على مدار الساعة لتوفير الأمن وتفكيك الذخائر"، يجري ذلك ضمن مسار تطميني بأن أياً من القوات الإسرائيلية لن تبقى في جنوب لبنان بعد انتهاء مدة الـ60 يوماً.

في الخلفية تتحرك الرؤية الأمريكية في لبنان وفق الآتي:

-سياسة "الصمت الاحتوائي" لتمرير الاختراقات الإسرائيلية.

-مع ذلك، لا مصلحة للولايات المتحدة الأمريكية، لا في المرحلة الانتقالية ولا في عهد ترامب القادم، التورط في صراعات هي في غنى عنها، على الرغم من أن ترامب شخصية لا يمكن التنبؤ بها، إلا أنه أكد في سياقات متعددة أنه لا ينوي أن يرث حروباً، أو أن يدخل في صدامات تفرض إعادة ترتيب الأولويات على إدارته الجديدة، لذا من المتوقع أن يميل إلى تثبيت الاتفاق وتهدئة الحدود.

يدعّم هذا التوجه، التسريبات الأخيرة عن ترامب، والتي نشرتها صحيفة "جيروزاليم بوست"، أن مسؤولين أميركيين وجهوا تحذيراً صريحاً لإسرائيل من البقاء في جنوب لبنان لمدة أطول من المتفق عليه، وأن مقربين من ترامب أبلغوا مسؤولين إسرائيليين رسالة واضحة مفادها: "لا نريد انهيار اتفاق وقف إطلاق النار في لبنان"، في حين لم تفلح مساعي المسؤولين الإسرائيليين الذين حاولوا حسب الصحيفة إقناع نظرائهم الأميركيين بأن انتشار الجيش اللبناني كان بطيئاً وغير كافٍ ما يستلزم استمرار الوجود الإسرائيلي في المنطقة.

3-عودة سكان الشمال:

تواجه إسرائيل حالياً معضلة حقيقية، في إقناع السكان الشماليين أن الواقع الأمني بعد الحرب، قادر على ضمان حمايتهم المُثلى، نتيجة:

-عدم ثقة سكان الشمال بقدرة التسوية على ضمان أي انتهاك من قبل حزب الله، أو توفير الحماية الكاملة.

-عدم ثقة سكان الشمال بالجيش اللبناني، وحتى قوات اليونيفيل الدولية، وبمدى جدّية الأطراف الدولية في فرض الرقابة الصارمة واللاجمة لحزب الله، بدليل فشل القرار نفسه أي 1701 في توفير الأمن.

-عدم ثقة سكان الشمال بمدى إدراك المستوى السياسي لحجم المخاوف التي تلاحق العائدين، وحقيقة أن الجبهة الشمالية لا يمكن ضبطها أو حسم تهديدها لأمن المستوطنات، بما أن حزب الله لا زال يحافظ على مخزون عسكري قادر على إلحاق الأذى بعائلاتهم.

-عدم رضا سكان الشمال عن مخرجات الحرب كإنجازات ملموسة، ما دامت لم تحقق المنطقة العازلة، وخطة الدفاع الجديدة التي تضمن بدورها تواجد عسكري دائم على الحدود.

-تترسخ قناعة لدى سكان الشمال، تفترض أن حزب الله لن يتراجع عن نيته وهدفه، بإلحاق الأذى بأمن إسرائيل وخاصة سكان الحدود، ولن يتوقف عن مراكمة جهوده العسكرية وتطوير قدراته النارية، بل أكثر من ذلك؛ إن شهية الانتقام لدى حزب الله زادت بعد ما لحق به من ضربات موجعة، ومقتل قادتهم، بالتالي سيمثل ضغط على القرار السياسي، الذي سيحاول بدوره تصدير صورة انفاذ عسكري، وسيطرة أمنية على الحدود، واقناع الجمهور بأن معركة جانبية تدار في الداخل اللبناني للجم حزب الله سياسيا واقتصادياً وتقويض قدرته على التهديد.

4-الضرورات الأمنية:

-تتعلق بالمفاهيم الأمنية المستجدة، في التخلي عن سياسة الأحتواء، والذهاب نحو حسم الثغرات الاستراتيجية التي قد تهدد "حدود البلاد".

-إنشاء منطقة عازلة، وتثبيت مواقع استراتيجية عسكرية لتأمين خط الدفاع عن المستوطنات.

-ضمان شرعية حرية العمل العسكري، والمبادرة الفورية لتحييد أي تهديد.

وضعية الحدود: استراتيجية الجيش خلال الهدنة

فرضت نتائج الحرب التي خرجت بها القوات الإسرائيلية من لبنان (في 27 نوفمبر 2024) طبيعة العمل العسكري خلال هدنة الـ60 يوماً، باعتبارها الورقة الأخيرة لإتمام ما عجزت عن تحقيقه، وفرصة قد لا تتكرر لاستحداث قواعد اشتباك جديدة، في توقيت هو الأمثل؛ لقناعة عند المستوى القيادي في الكيان بأن حزب الله لن يغامر أو ينجرّ إلى فخ الرّد؛ ويقدم ذريعة لإسرائيل لتجاوز الاتفاق، وإن كانت لا تزال تراهن على ذلك.

ولأن الواقع الأمني على الحدود الشمالية لم يستوفِ شروط سكان الشمال لاستعادة شعورهم بالأمن، أو حتّى في بناء حاجز نفسي تجاه الخوف من تهديد حزب الله، كان لا بد من استكمال العمل العسكري ضمن حسابات دقيقة تتراوح بين استغلال الفرص والخروج -أقلّه- بمشهد يحظى برضا الشماليين، فقبل كل شيء لم يكن قتل الأمين العام لحزب الله ولا قادته العسكريين هو ما وعدوا به هؤلاء -على عِظَم الإنجاز- حيث لم يأت بمنطقة عازلة، ولم تمكن من إضعاف قدرة حزب الله وتحييد صواريخه عن مستوطنات الشمال.

زاد من جرأة إسرائيل رهانات أفرزها الواقع المستجدّ، والأهم رؤى أمنية جديدة، أنتجتها معركة "طوفان الأقصى"، والتي تفترض عدم القبول بواقع يتواجد فيه عدو على الأطراف يملك القدرة على تهديده، أو شن عملية ابتدائية ضده، لذا فإن التحرك نحو تغيير الواقع الأمني وقواعد الاشتباك في جنوب لبنان، يتعدّى كونه ضرورة أمنية قومية لحماية عمقه الاستراتيجي على الحدود الشمالية، بل لتطور مفهوم أمني وقائي يقوم على مبدأ دفع المخاطر استباقياً.

وفي تقاطع للرؤى الأمنية الملّحة، تطور مسار آخر موازي في وعي الحكومة الإسرائيلية، بضرورة التخلي عن سياسة "إدمان الصمت" إلى حين ظهور الجبل الجليدي على الحدود (حزب الله)، باعتباره الخطأ الذي أدى إلي إحكام طوق النار الإيراني حول إسرائيل (حماس وحزب الله).

الأهداف:

تفتضي مرحلة ما بعد اتفاق وقف إطلاق النار على إسرائيل؛ تثبيت سياسة متماسكة واستراتيجية جريئة، تأخذ بعين الاعتبار مصالح "الدولة وأمن سكانها" تبعاً لرؤية المستوى العسكري وتحليل مسارات العمل والتوجه العملياتي.

-استعادة ثقة الجمهور في التسوية، سدّ الفجوة بين الإنجازات على الأرض واتفاق وقف إطلاق النار.

-استخدام الاتفاق لفرض قواعد اشتباك جديدة:

-تنفيذ الاتفاق من خلال إزالة تهديد حزب الله على الحدود وما يمتلكه من وسائل نارية وبنى تحتية.

-استغلال الثغرات غير المكتملة في بنود الاتفاق (كعدم انتشار الجيش اللبناني بشكل كامل)، للتذرع باختراق الاتفاق من مبدأ تحقيق الأمن والالتزام الوثيق بالبنود.

-الضغط بالاتفاق لتبادل أوراق ضغط داخلية على حزب الله، كفرض معادلة الانسحاب مقابل انتخاب مرشح مقرب من المعسكر الغربي.

-تحقيق المبادئ التوجيهية الأساسية المتمثلة في حرية العمل في حالات الانتهاكات.

-تظهير مكانة إسرائيل، في موقع السيطرة وصاحبة اليد العليا، وأن لها الحق بالقيام بما تراه متناسباً مع مصالحها، وأن القوى المشاركة في اللجنة الخماسية، ليس بيدها أي سلطة تمنعها من مواصلة عملياتها في كل المناطق القريبة من الحدود، بما في ذلك التي تطاول حدود الخط الثاني من قرى الحافة.

-العمل على إعادة توجيه الصراع مع حزب الله إلى الداخل اللبناني، بأدوات سياسية وأيادٍ لبنانية وتوجيه أمريكي، لتقليص قدرة حزب الله على المشاركة في صناعة القرار السياسي، مما يمكّن من تغيير الهوية السياسية في لبنان بما يخدم مصلحة إسرائيل أو أقلّه خلق سياسية أكثر سليمة.

لذا عمد الجيش إلى اتباع سياسات عدّة خلال الهدنة (تم استخلاصها بناء على التحركات الميدانية، نشاط الجيش، مقابلات القادة الميدانيين، ومسار الأهداف واستغلال الثغرات):

1-معركة ضد الجهود التراكمية:

تواجه إسرائيل تحدياً إشكالياً على مستوى كيفية التعامل مع جهود حزب الله ومساعيه المستقبلية لتقوية وإعادة تسليح نفسه، مما يضع إسرائيل في اختبارات قاسية أمام تكتيك "الضفدع المغلي" الذي ينتهجه حزب الله ، في وقت هي أحوج فيه لإعادة "الاستقرار الأمني" إلى الشمال، مع عودة السكان واستئناف التعليم، وعمليات التطوير من جهة، والحاجة إلى التركيز على اتفاقيات التطبيع، والتهديد الإيراني.. من جهة أخرى، يضاف إلى

ذلك التخوف من تجدد القتال نتيجة تكاليفه السياسية والأمنية والاقتصادية، مع الضغوط والإغراءات والاعتبارات المتعلقة بترتيب الأولويات الاستراتيجية.

لذا ستحاول إسرائيل، فرض قواعد صارمة ملزمة بضمانة دولية، ومتابعة مكثفة ضمن تقارير أسبوعية، ورصد موارد وقدرات العدو بانتظام، وممارسة ضغط دولي ينعكس على السياسة الداخلية اللبنانية.

2-تشكيل رافعة استراتيجية:

بتحويل الضغط خلال الهدنة إلى رافعة استراتيجية ضد حزب الله، وهو ما فشلت في استثماره خلال المواجهة الموسعة:

-استغلال الوقت لتعزيز منظومة الاستخبارات والعمليات.

-إحباط تهريب الأسلحة من خلال عمليات هجومية دقيقة.

-الإعداد والتجهيز لخطة "تدهور أمني" محتملة مع حزب الله.

-العمل على سياسات بديلة لإحكام الطوق حول حزب الله، في المجال السياسية الداخلي.

3-إخماد القدرات النارية:

-تظهير القدرة الفتاكة للجيش الإسرائيلي، بتدمير الوسائل النارية والبنى التحتية القتالية لحزب الله، وتركيز الجهد ضمن نطاق جغرافي يسمى بـ"قرى الانطلاق" (القرى المعدّة للهجوم واقتحام الجليل)، مع تقليص نطاق إطلاق الصواريخ على الجبهة الداخلية الشمالية.

-تكثيف الجهد الاستخباراتي، واستغلال حرية العمل العسكري خلال الهدنة لتدمير ما أمكن من القدرة العسكرية لحزب الله، بهدف كبح عملية التأهيل والقدرة على التهديد.

4-استغلال فجوة القدرات المنقوصة للأطراف:

يتمسك الجيش الإسرائيلي بذريعة وجود نقص في قدرات الأطراف المعنية بتنفيذ الاتفاق، بالتالي تواجه خللاً في أداء دورها خلال الهدنة، فيكون لجيش الاحتلال شرعية التحرك بحرية أكبر. على افتراض منه أن:

-تردد الجيش اللبناني وقوات "اليونيفيل" في تحمل المخاطر المرتبطة بتفكيك الأصول العسكرية المحظورة، حتى لو اقتصرت هذه المهمة على جنوب لبنان.

-عدم امتلاك الجيش اللبناني للأدوات والقدرات التي تمكنها من رصد وتفكيك البنى التحتية للمقاومة.

-نقص في عديد الجيش اللبناني، مما يؤخر عملية انتشاره.

-يزرع حزب الله منصات الإطلاق في أماكن لا يمكن للمركبات العسكرية العادية الوصول إليها.

-لا يملك الجيش اللبناني الخبرة بعد في تدمير منصات الإطلاق.

-عدم الثقة في الجيش اللبناني باحتمال تسريب مخازن الأسلحة المكتشفة إلى حزب الله، بسبب وجود جنود شيعة داخل الجيش.

بناء على ما تقدم، تحثّ التوصيات (العسكريين والقادة والباحثين) على التخلي عن سياسية "الاحتواء"، واعتماد مبدأ المبادرة بحيث إن أي تقاعص في إداء قوات اليونيفيل أو الجيش اللبناني سيقابله تحرك عسكري فوري.

5-تجديد رؤية وآلية خطة العمل:

دفعت الحرب إلى تبني مفهوم دفاعي جديد، مغاير لما كان قبل 7 اكتوبر، يهدف إلى تشديد الحماية وحراسة الحدود الشمالية، وسد الثغرات الدفاعية، وتحييد القدرات الهجومية:

-إنشاء "منطقة موت" بحكم الأمر الواقع في المنطقة بأكملها بالقرب من الحدود اللبنانية.

-تثبيت قوات دائمة، قادرة على التعامل مع التغير الدراماتيكي المفاجئ.

-إنشاء مواقع رصد تابثة.

-إنشاء منظومة استخباراتية متطورة تركز على جمع المعلومات عن عمليات حزب الله وترجمتها إلى أهداف على الأرض يمكن تدميرها من خلال القصف الجوي أو العمليات البرية داخل الأراضي اللبنانية.

-اعتماد مبدأ اليقظة الأمنية في بناء استراتيجية مضادة لاستراتيجية الجهد التدريجي الذي ينتهجه حزب الله، لإعادة تأهيل قدراته.

-ضمان الدفاعات القوية على طول الحدود والاستجابة الحاسمة لأي تهديدات.

-ضمان عدم إعادة الأسلحة المصادرة إلى "حزب الله"، وعلى الجيش اللبناني تدمير البنية التحتية غير القانونية، وليس إضفاء الصفة الوطنية عليها.

-عدم القبول بوجود مناطق "محظورة" على الجيش اللبناني وقوات "اليونيفيل".

-العمل على تبادل المعلومات الاستخباراتية بهدف مراقبة نشاط "حزب الله"، وكشف تواطؤ الجيش اللبناني مع "حزب الله"، واستئصال المتعاونين معه.

-تعزيز آلية المراقبة من خلال موازنة ضغوط "حزب الله" بالعقوبات أو حتى الإكراه، مع التهديد بالتحرك العسكري الإسرائيلي كخيار أخير، بالتزامن مع حملة إعلامية لمواجهة دعاية "حزب الله".

-ربط المساعدات والموارد بالالتزام الفعلي بالاتفاق، تضمن تثبيت معايير دائمة كتدمير المواقع غير القانونية والرد على الانتهاكات.

-تعزيز وحماية قوات "اليونيفيل": مراجعة ميزانية "اليونيفيل" وإمدادها بالقدرات الاستخباراتية (مثلا، دوريات مراقبة بطائرات مسيّرة بالتنسيق مع إسرائيل)، متابعة عمل قوات اليونيفيل ضمن تقارير توثيقية دورية.

-تجنب الاصطدام مع الجيش اللبناني، والعمل على تطوير آلية التنسيق.

الإجراءات:

1-رصد العناصر لتحديد مواقع مخازن الأسلحة لم يتم التعرف عليها.

2-التنسيق مع الجهات الاستخباراتية للتعامل مع أي خرق (يعرّض القوات أو الجبهة الداخلية في إسرائيل للخطر) إما بطائرات سلاح الجو أو المسيّرات من دون الرجوع إلى آلية التنسيق المسبق مع القيادة المركزية الأمريكية.

3-كشف الأنفاق المتداخلة مع تشابك الغطاء النباتي الكثيف والتي لم يتم اكتشافها والعمل على تدميرها.

4-كشف مواقع منصات الإطلاق والتي لا زالت متواجدة وتدميرها.

5-إنشاء مواقع عسكرية تعمل كحاجز بين المستوطنات الإسرائيلية والحدود والأراضي اللبنانية.

6-إكمال مجموعة جديدة من إجراءات الكشف والإنذار على خط الحدود.

7-التعامل مع كثافة الغطاء النباتي حيث تتواجد الأنفاق.

8-ضمن مشروع "إيريز" يعمل الجيش على إشراك جنود من وحدة غولاني في الأنشطة العملياتية داخل الحدود اللبنانية (80 جندي من بين آلاف المرشحين)، ليحصل الجنود في نهاية التدريب رتبة ملازم.

9-منع سكان جنوب لبنان من دخول قراهم، والتعامل بالنار مع أي انتهاك فردي.

10-كشف دقيق ومداهمات لمباني ومقرات ومستودعات أسلحة لحزب الله.

التوجه الرسمي في الكيان:

يمتنع المستوى القيادي عن الإدلاء بمواقف من شأنها تثبيت معادلات جديدة، أو الخروج عن سقف الاتفاق، مع ذلك يناور القادة في السيّر على الحافة، في تعمّد لرفع سقف التهديدات، والإيحاء بأن تغيير الواقع يخضع لعملية مستمرة تضمن أمن الدولة والمستوطنات الشمالية. تكثر مثل هذه التصريحات عند الاجتماع مع رؤساء المستوطنات، وتصل إلى حد التناقض وخاصة بين المواقف التي يطلقها عادةً قادة الجيش، والحكومة.

في خطاب نتنياهو لاعلان وقف إطلاق النار، تعمّد تصنيف الاتفاق على أنه هدنة مؤقتة للحصول على الإمداد العسكري وإعادة تنشيط القوات الإسرئيلية وتوحيد صفوفها، وللتركيز على التهديد الإيراني، وفي تعليقه على إطلاق حزب الله النار على مزارع شبعا: "نحن مصممون على مواصلة تطبيق وقف إطلاق النار والرد على أي انتهاك من جانب حزب الله، سواء كان صغيراً أو خطيراً".

لم تختلف مواقف وزير الحرب يسرائيل كاتس عن نتنياهو وإن كانت تستهدف بالدرجة الأولى جمهور الشمال: "إسرائيل مهتمة بالحفاظ على الاتفاق في لبنان وستواصل تنفيذه بشكل كامل وبدون أي تصعيد"، لكنه ربط ثبات الاتفاق بـ: "الشرط الأول للحفاظ على الاتفاق هو الانسحاب، والتدمير الكامل لحزب الله وراء نهر الليطاني، وتفكيك جميع الأسلحة وإحباط البنية التحتية في المنطقة من الجيش اللبناني – وهو ما لم يحدث بعد"، مهدداً أنه: "إذا لم يتم استيفاء هذا الشرط - فلن يكون هناك اتفاق - وستضطر إسرائيل إلى التصرف من تلقاء نفسها لضمان العودة الآمنة للسكان وقدرة الجيش الإسرائيلي على مواصلة فرض الواقع بشكل كامل".

من جهته شدد رئيس الأركان، هارتسي هاليفي على "ضمان عودة السكان سالمين، هناك قوات على الأرض، ومسيّرات طوال الوقت في الجو، ونحن في استعداد لأي متغير يحدث هنا، ونعرف كيفية القيام بحملة أخرى أقوى من التي قبلها، ونحن مصممون جدًا جدًا على تطبيق القواعد وتقديم واقع مختلف تمامًا لسكان الشمال"، ثم عاد وشدد على التمسك بالاتفاق بالقول: "إن القتال في لبنان كان حاسماً للغاية، وتنفيذ الاتفاق سيكون أكثر تصميماً".

في حين شكك قائد القيادة الشمالية أوري غوردن في إمكانية الانسحاب في الموعد المحدد: "هناك سؤال حول ما إذا كان الجيش اللبناني سيلتزم بالاتفاق خلال 60 يوما، وفي رأيي أن الفرص ليست عالية، ولكن هذا هو الاتفاق، سنصر على عدم الانسحاب قبل استيفاء الشروط على الأرض"، كما أقرّ الجنرال غوردين أنه خلافاً لوعود القيادة السياسية، لن يكون من الممكن منع عودة اللبنانيين إلى القرى القريبة الحدود، مع تشديده على ضمان مبدأ حرية العمل العسكري في جنوب لبنان.

رهانات مستجدّة:

نشأ عن سلسلة الانجازات والضربات القاسية التي لحقت بحزب الله، مجموعة من الرهانات لدى إسرائيل، تمكنت من اختراق عقلية المستوى القيادي وبالتالي التأثير في عملية صياغة التقدير والقرارات:

1-بمجرد تثبيت وقف إطلاق النار، سيرفع حزب الله رأسه مجدداً ويبدأ في استعادة قدراته العسكرية.

2-بتشديد الضغوطات التي فرضتها الحرب الحالية على لبنان وحزب الله، يمكن تحسين الترتيبات الأمنية، للحد من قدرة حزب الله على إعادة بناء قواته بسرعة، والعودة إلى الظهور كتهديد لإسرائيل.

3-تسبب فقدان حزب الله لخط الإمداد اللوجستي في سوريا والرابط البري مع إيران في إضعاف قدرته على بناء أصول استراتيجية قادرة على فرض معادلات قوة.

4-فقد حزب الله مكانته وهيبته، وانكسرت الصورة التي خلقها لنفسه، بالتالي لم يعد بموقع القادر على التحكم بقواعد اللعبة.

5- على قدر الخسارة التي مني بها حزب الله، وعلى قدر التصدعات التي لحقت بهيبته، سيكون الدافع مضاعفاً لاستعادة هيكل المنظمة، والرد على إسرائيل.

6-من شأن التباين الداخلي وتصادم الرؤى الوطنية في الداخل اللبناني، خلق فرص للضغط على حزب الله، مدفوعاً بدعم أمريكي، لإنشاء واقع استراتيجي يلجم قوته كمصدر تهديد.

7-بالرغم من أن الضربات التي تلقاها حزب الله لم تتمكن من إنهائه، لكن قدرته على تهديد إسرائيل، ليست بالمستوى الذي يسمح له بفتح مواجهة أخرى.

8-هناك فهم يقول بأن حزب الله في أضعف حالاته، بالتالي يجب استغلال الوضع "بدرجة أو بأخرى" من قبل الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني، من أجل تقويض نفوذ حزب الله. لكن هذا الاستنتاج يعاني من قصور في قراءة وفهم طبيعة حزب الله، وخلل في قياس الهشاشة.

9-حزب الله أكثر ميلاً إلى خيار الصمت العسكري في التعامل مع الخروقات الإسرائيلية، حتى لو كان على حساب بقاء جزء من القوات في عدد من النقاط الاستراتيجية على الحدود، تجنباً لواقع يجد نفسه فيه أمام سيناريو متكرر للحرب.، لكن مع انتهاء مدة وقف إطلاق النار تتزايد المخاوف من تخلي حزب الله عن هذه السياسية مما يضع المؤسسة العسكرية أمام مخاطر مستجدة على الجبهة الشمالية.

10-إسرائيل حالياً في موقع قوة ويمكنها أن تملي مسار العمل وتضمن استقرار الشمال لسنوات عديدة قادمة.

دوافع اختراق التسوية:

1-ضرورة استكمال عملية التطهير وإزالة التهديد وهذا ما يتطلب المزيد من الوقت: بكشف وتدمير البنية التحتية لحزب الله.

2-لا يزال الجيش اللبناني يفتقر إلى القدرات المالية والبشرية والوسائل والخبرات للقيام بمهامه حسب بنود اتفاق وقف إطلاق النار.

3-لم يكتمل بعد خط الدفاع الجديد الذي سيقطع بين المستوطنات المحاذية للسياج وبين الحدود اللبنانية.

4-لم تكتمل الاستعدادات لإنشاء نظام دفاع حدودي، قبل عودة سكان جنوب لبنان.

5-لم تتوفر الأرضية الأمنية الملائمة لتوقعات سكان الشمال (منطقة أمنية عازلة، حرية العمل العسكري، خط دفاع نشط..)، مما سيؤثر على قرار العودة، وما لذلك من تداعيات استراتيجية على الكيان.

كوابح الذهاب نحو انهيار التسوية:

1-التزام بالموعد الرسمي لعودة المستوطنين في 1 آذار/ مارس، في الوقت الذي تجري فيه حالياً عملية تسديد منح النازحين والعائدين، وفرض شروط تحرم المتأخرين عن العودة من الحصول على منح إضافية، بالتزامن مع بدء العمل على افتتاح الموسم السياحي، والمدراس، وعملية التأهيل الشاملة للشمال. لذا فإن أي تغيير في خارطة الاتفاق من شأنها تعميق الأزمة في الشمال، والتداعيات التي قد تنتج عن حسابات أو مغامرات خاطئة ستكون كارثية.

2-ترتيب الأولويات القومية: استثمار المنجزات- بلورة مفاهيم أمنية- النهوض الاقتصادي- اتفاقيات التطبيع- ترتيب البيت الداخلي- التركيز على التهديد الإيراني. مما يفترض تقديم الاستقرار على المخاطرة بتجديد القتال.

3-معوقات تتعلق بالتكاليف السياسية والأمنية والاقتصادية في حال تجدد الحرب، وضرورة معالجة مشكلة النقص البشري في الجيش، وترميم الثغرات التي نشأت بعد الحرب داخل المؤسسة العسكرية، يضاف إلى ذلك ضرورة التجهيز الدفاعي وإعادة التسليح.

4-الانجازات التي تم تحصيلها في فترة ما بعد وقف إطلاق النار، والتي يمكن البناء عليها في مسار تقويض قدرات حزب الله وإضعافه، إن كان من خلال تضييق نفوذ حزب الله السياسي في الداخل والذي سيخلق ضغوطاً إضافية على إسرائيل من الولايات المتحدة ودول غربية وعربية لاستكمال الانسحاب في الموعد المحدد، أو من خلال منع حزب الله من إعادة التسلح بعد قطع خط الإمداد العسكري من سوريا.

5-لا نية لدى إسرائيل بإعادة تجربة البقاء المريرة في الشريط الأمني، وما يترتب على هذه الخطوة من مخاطر جسيمة، وإن كانت النية المعلنة تقتصر على "وضع أمني مؤقت".

6-اشتداد الضغط الدولي والأمريكي لمنع قوات الاحتلال من البقاء في جنوب لبنان.

7-لن يسمح ترامب بانهيار الاتفاق، وإعادة تسخين الجبهات.

التقييم:

بناء على ما تقدم، يتبيّن أن المساحة التي يتحرك فيها كل من الطرفين، يضيق في كل مرة على حساب اتساع الهامش لدى الطرف الآخر، في ديناميكية متغيرة تتحكم فيها معايير أمنية ودولية وسياسية..لكن حالياً، أين تتموضع إسرائيل في معركتها لتحقيق هدفها؟ إذا كان إزالة

تهديد حزب الله هو الهدف المحوري، وما عودة السكان إلا نتاج نجاح هذا الهدف، وبما أن الهدف لم يترجم على الأرض، كيف يمكن قراءة المشهد؟

1-يعتمد العدو استراتيجية "التهيئة الأمنية التدريجية" في مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار ليتمكن من توظيف الواقع استراتيجياً، لكن اللعب على هامش الاتفاق لفرض تغيير أمني، محدود ضمن آلية زمنية تنتهي بانتهاء الـ 60 يوماً، ويتحول بعد هذا التوقيت الملزم إلى كوابح دولية وصراع مع المجتمع الدولي، وتحديات ميدانية (تتعلق بالجيش الإسرائيلي)، والأهم أنه يحمل مخاطرة استراتيجية، تضعه أمام تحدّي أمني أكثر تعقيداً واحتمالية خسارة الانجازات التكتيكية.

2-الذهاب نحو المغامرة بكسر الاتفاق أو التسبب بانهياره، يمثل الاتجاه المعاكس تماماً لتحقيق الهدف المحوري المعلن، أي عودة سكان الشمال، بل وخسارة أدوات ترميم الثقة التي يمكن توظيفها حالياً إما بالتطمينات أو المنح والتنمية، في حين لا يمكن ضمان الخروج بانجازات أكثر إقناعاً عن تلك التي يقدمها حالياً في حال الدخول بحملة عسكرية أخرى، وقبل كل شيء سيكون تثبيتاً لحقيقة أن الانجازات لم تحقق الأهداف، بدليل استمرار قدرة حزب الله على ممارسة التهديد بالنار.

3-استمرار العمل العسكري خارج عباءة الاتفاق، سيصب في مصلحة حزب الله داخلياً، في كونه المرجع الشرعي الوحيد لحماية لبنان، بالتالي تقويض النهج البديل المتمثل حالياً بإضعاف حزب الله وتقويضه داخلياً، ويمنح فوق ذلك الشرعية لأي عمل عسكري بقوم به حزب الله ضد القوات "المحتلة"، مع ما تكتنفه هذه الخطوة من إمكانية اصطفاف المعسكر المعتدل داخلياً وراء حزب الله، وإضعاف موقف الرئيس جوزيف عون، وبالتالي إمكانية خسارة المسار التي تبني عليه طموحاتها في الترسيخ لنظام غربي بمساعدة الإمركيين.

4-في الحقيقة، لا يمكن لمنطقة أمنية عازلة حتى لو امتدت إلى جنوب نهر الليطاني، ولا حتى لممارسة حرية العمل العسكري، من منع تهديد أمن إسرائيل وخاصة شماله، وحزب الله لا زال قادراً على إطلاق صواريخ من أي منطقة في لبنان، لذلك رغم المخاطر التي يراها العدو في الإذعان للاتفاق والتكيّف مع الوضع الإشكالي القائم في الشمال، لكنه ينطوي على مخاطر أقل من الذهاب نحو خيارات غير مضمونة. وهو ما يتلاقى مع رؤية رئيس معهد مسغاف للأمن القومي والاستراتيجية الصهيونية مئير بن شبات.

5-رهان العدو على دعم الولايات المتحدة الأمريكية لن يمكّنه من الحصول على أوراق فضفاضة في العمل العسكري، على أن يكون الجهد مضاعفاً في المسارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية البديلة في لبنان، لذا فإن الآمال المتعلقة بانتقال الحرب إلى مرحلة جديدة بدعم من الأمريكيين رهان يغلب فيه الشك على اليقين.

التقديرات المستقبلية:

السؤال الذي يتعين على إسرائيل أن تطرحه على نفسها هو ما إذا كانت على استعداد للتضحية بمنجزاتها الحالية طمعاً بانجازات استراتيجية قد لا تتمكن من تحقيقها؟ على أن التقديرات المستقبلية تشير إلى:

1-الذهاب نحو خيارات بديلة عن المسار العسكري، والضغط على حزب داخلياً (سياسياً- اقتصادياص- شعبياً..)، وتفكيك مصادر قوة حزب الله في الساحة اللبنانية الداخلية، بحيث لا يتمكن مؤيدوه من الاعتماد عليه، ولا يقدر على ردع معارضيه.

2-الذهاب نحو تفعيل "الإجراء الاستخباراتي الأولي"، أي منع التهديد من الوصول إلى السطح، يعني وقت التنفيذ العملياتي، عن طريق تركيز الجهد الاستخباراتي والرصد المكثف وتتبع تحركات حزب الله ونواياه، عن طريق بناء قاعد استخباراتية واسعة نشطة.

3-قد تلجأ إسرائيل إلى إعادة تشكيل موسع لبند "حق الدفاع عن النفس"، واختبار الحدود الخارجية وقياسها مع سلوك الجانب الأمريكي، أملاً بالحصول على المزيد من التبرير، لتحديد صيغة مواربة لوقف إطلاق النار، على الرغم من أنها تريد استمرار الاتفاق، لكنها تحتاج إلى تثبيت معادلة توازن بين الحفاظ على مصالحها الأمنية واغتنام فرصة الاستقرار والتهدئة (خاصة بعد أن يبدأ سكان الشمال بالعودة إلى منازلهم).

4-العمل على تهيئة ظروف وعوامل نجاح المواجهة المقبلة.

5-العمل على الاستثمار في توسيع قنوات التنسيق والتواصل مع الأطراف.

6-لجم مسار الضغط العسكري بما دون خط الانفجار والدخول بمواجهة جديدة.

السيناريوهات المتوقعة:

5 سيناريوهات بدرجات تهديد تصاعدية:

1-انسحاب كلّي ووقف الخروقات. (درجة ترجيح متوسطة)

2-انسحاب جزئي- تمديد المهلة: بقاء إسرائيل على ثلاث تلال استراتيجية في جنوب لبنان ستقام عليها قواعد عسكرية، الأول يقع في غابة اللبونة في القطاع الغربي، أمام مستوطنات الجليل الغربي. والثانية في جبل بلاط القطاع الأوسط أمام شتولا وزرعيت؛ والثالثة في تلة الحمامص الواقعة أمام مستوطنة المطلة. مما يتيح لإسرائيل الوصول إلى مساحات واسعة في القطاعات الثلاثة جنوب الليطاني، مع إمكانية توسيعها إلى 5 نقاط عسكرية. إذ أوضحت القناة 13 العبرية أن نتنياهو طلب من الرئيس الأميركي دونالد ترامب، عبر وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي رون ديرمر، البقاء في عدد من المواقع في جنوب لبنان. ونقلت عن مسؤولين في المنظومة الأمنية "أننا يجب أن نبقى في جنوب لبنان، ولكن شرط موافقة إدارة ترامب"، مشيرة إلى أن "إسرائيل طلبت الاحتفاظ بـ 5 نقاط عسكرية"، وهو ما سيُبتّ به في اجتماع الكابينت الأمني والسياسي، إتاحة بالمجال لاستمرار العمليات الجراحية على الحدود وتثبيت كامل لبنود وقف إطلاق النار. (درجة ترجيح عالية)

3-الانسحاب مع استمرار نسبي لحرية العمل العسكري. (درجة ترجيح عالية)

4-استئناف القتال: استئناف الهجوم لتدمير البنية التحتية لحزب الله. ورغم أن هذا القرار صعب، إلا أنه قد يكون الطريقة الوحيدة لضمان الأمن. (درجة ترجيح ضعيفة)